

ان توسع رقعة اللانحياز ، رغم خطورة التساهل في المعايير المطبقة ، من شأنه ان يؤدي الى احكام العزلة على الامبريالية الاميركية . ولتسد رأينا كيف ان التدخل الاستعماري الاميركي في الهند الصينية ادين بشكل اجماعي مما ساعد في تقويض هذا التدخل في حين ان ادانة التدخل الاميركي كانت محصورة في المعسكر الاشتراكي وعدد من دول اللانحياز . هذا يعني ان توسيع اطار اللانحياز يحسم التذبذب والغموض في صالح قضايا التحرر الوطني ومن هنا جدوى التواجد الفلسطيني الثوري في مناطق دول اللانحياز وفي مؤتمرات هذه الدول .

والآن بعد ان خطت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خطوات ثابتة نحو ترسيخ سياسة التعايش السلمي والتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والثقافية وابعدا نتيجة لقاتئها شبح الحرب النووية من خلال معادلة الردع المتبادل الذي اوجده تكافؤ القوة بينهما ، فان هذا يزيح عن سياسة اللانحياز مركزية اهتمامها بهذه الاهداف من حيث انها اصبحت الى حد كبير مؤمنة ومضمونة . الا انه بنفس الوقت يحمل سياسة اللانحياز مسؤوليات جديدة في ضوء هذه المتغيرات في علاقات الدول الكبرى مع بعضها . ولعل التحدي الاساسي الذي يواجه مؤتمر دول اللانحياز هو تعريف مهمات سياسة اللانحياز في المرحلة القادمة من حيث تدعيمها للانجازات في صالح الانفراج والتعايش السلمي من جهة ومن حيث تجنب العالم الثالث من خطر ان يؤدي هذا التعايش الى تجميد قضايا الاساسية او من حيث اتمام اتفاقات « من فوق رأسه » كما تتخوف الصين وكما يصر الاتحاد السوفياتي على استبعاد مثل هذا الاحتمال . هنا يتوجب على دول اللانحياز ان تؤكد ان تجاوبها ، مع ضرورات التعايش بين الدولتين الكبيرتين ، ومع ترحيبها للاستقرار الذي ينطوي عليه تفاهمها ، فسان الاستقرار لا يمكن ولا يجوز ان يعني تجميدا لقدرة حركة هذه الدول على مجابهة عوامل التخلف في مجتمعاتها او لقدرتها على ضرب ما تبقى من معازل الاستعمار والعنصرية في مناطقها . بالعكس فان تحرر العالم من الخوف من الصدام النووي بين الجبارين هو بدوره وسيلة انعتاق قوى التحرر من الاجهاز على ما تبقى من قواعد للامبريالية في العالم .

هنا تتجلى بوضوح أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للتقاطع بين الابعاد الجديدة لسياسة اللانحياز والمعادلة الجديدة للتفاهم الثنائي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ان القضية الفلسطينية مرشحة من الان وصاعدا ان تحتل موضوعيا رأس أولوية الاهتمامات لدول اللانحياز . صحيح ان المواجهة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة — أي دول جنوب العالم ودول شمال العالم — ستستحوذ على اهتمامات دول العالم الثالث في الحقبة القادمة اذ أنه لا يمكن ان يبقى العالم منقسما طبقيا بالطريقة التي هو عليها الان . كذلك قضايا التحديث وابداع البنية الهيكلية والمؤسسات وابداع صيغ التعاون من أجل الاسراع في تحقيق الثورة التقنية المطلوبة ستكون بالضرورة ميزة التوجه المقبل لهذه الدول . الا ان القضية الفلسطينية من الواجهة السياسية سوف تكون محور الاهتمام لان اسرائيل تشكل حركة استعمارية توسعية في عصر انحسار الاستعمار وتقلصه وتشكل نموذجا للعنصرية وللتمييز في عصر أمة المجتمع الدولي — حتى القطاعات التي تمارس التمييز — لا مشروعية العنصرية وسياسات التمييز . يضاف الى ذلك بالطبع ان دول الوطن العربي هي في صلب دائرة اللانحياز وبالتالي فهي مؤهلة ان توصل الى معظم دول اللانحياز أولوية التزاماتها بالقضية الفلسطينية وما ينطوي عليه أي تساهل مع اسرائيل من احتمالات تفجير الموقف في منطقة الشرق الأوسط . وهذا يعني ان أي تعايش عن اسرائيل سيكون بمثابة تشجيع للنزوات الاستعمارية في الغرب وللممارسة العنصرية أن تحاول استعادة مواقعها في العالم الثالث اذا ما أبدى هذا العالم أي تهاون او مهادنة للكيان الخارج عن المشروع الدولية وعن القيم الحضارية والذي لا يتصور « أمنه » أو « بقاءه » الا من